وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Thursday, 09 October, 2025

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

«البنك الدولي» يرفع توقعات نمو الاقتصاد السعودي مدفوعًا بزيادة إنتاج النفط

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

رفع البنك الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد السعودي للعام الجاري 2025، في إطار زخم نمو لغالبية اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقوده دول مجلس التعاون الخليجي، مدفوعًا بزيادة إنتاج النفط ونشاط قوي في القطاعات غير النفطية، خصوصًا الخدمات.

وفي تقريره لشهر أكتوبر 2025، رفع البنك الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد السعودي إلى 3.2 % في عام 2025، مقارنةً بتوقعات سابقة بلغت 2.8 %، ما يمثل تعديلًا بالزيادة لتقديرات النمو في أكبر اقتصاد عربي بواقع 0.4 نقطة مئوية عن يونيو. وتسارع نمو الاقتصاد السعودي خلال الربع الثاني من العام الجاري، إلى 3.9 % على أساس سنوي، مقابل 3.4 % للربع السابق، بدعم أساسي من تعافي الأنشطة النفطية وتسجيلها أسرع وتيرة نمو في عامين ونصف، ليحافظ بذلك الناتج المحلي الإجمالي للمملكة على سلسلة نمو مستمرة منذ خمسة فصول على التوالي.

وعلى الرغم من أن توقعات البنك الدولي للاقتصاد السعودي تظهر تسارع النمو خلال العامين المقبلين إلى 4.3 % و4.4 % على الترتيب، إلا أنها تمثل خفضًا طفيفًا مقارنة مع تقديرات البنك السابقة البالغة 4.5 % لعام 2026، و4.6 % لعام 2027.

وذكر البنك أن الزيادة الكبيرة في نمو الاقتصاد السعودي في عام 2025 مقارنةً بعام 2024، ترجع إلى زيادة إنتاج النفط، والنمو القوي للقطاع غير النفطي، خاصة لقطاع الخدمات، متوقعًا تسارع النمو في عامي 2026 و2027.

وفي 19 يونيو 2025، قال البنك الدولي إنه من المتوقع أن يستمر النمو الاقتصادي بالسعودية في التعافي بعد انخفاضه إلى 1.3 % في عام 2023، وسيرتفع إلى 2.8 % في عام 2025 وسيبلغ متوسط قدره 4.6 % في 2026-2027.

وتتوقع وزارة المالية في الميزانية التقديرية لعام 2026 نمو الناتج المحلي الحقيقي للمملكة بنسبة 4.4 % في عام 2025، فيما توقعت نمو الناتج الحقيقي للمملكة بنسبة 4.6 % في عام 2026.

ويرى البنك الدولي، أن الإلغاء التدريجي لتخفيضات الإنتاج الطوعية التي أقرتها "أوبك+" ستؤدي إلى زيادة نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي للمملكة إلى 6.7 % في عام 2026 و6.1 % في عام 2027.

وفي الوقت نفسه، يتوقع أن يستمر الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الارتفاع على نحو مطرد بنسبة 3.6 % في المتوسط بين عامي 2025 و2027، حيث تسعى المملكة إلى استكمال تنفيذ برنامج التنويع الاقتصادي في إطار رؤية 2030.

ويواصل تحالف "أوبك+" سلسلة إعادة الإمدادات المتوقفة إلى الأسواق، مستهدفًا استعادة حصته السوقية بعد سنوات من خفض المعروض، وفي أحدث تحرك، وافق

أنقر هنا للرجوع للأعلى

التحالف الأحد الماضي على زيادة إضافية بإنتاج النفط بمقدار 137 ألف برميل يوميًا بدءًا من نوفمبر المقبل، في استمرار لعملية إعادة ضخ شريحة جديدة من الإمدادات بإجمالي 1.65 مليون برميل يوميًا.

فيما يتعلق باقتصادات منطقة الخليج، رفع البنك الدولي تقديراته لنمو اقتصادها بواقع 0.2 نقطة مئوية إلى 3.5 % في العام الجاري، مشيرًا إلى أن النمو يُتوقع أن يتسارع في جميع دول المنطقة بوجه عام، حيث من المتوقع أن تستفيد دول مجلس التعاون الخليجي من التراجع الطوعي والتدريجي في خفض إنتاج النفط، وكذلك من النمو في القطاع غير النفطي.

كما يُتوقع أن تشهد البلدان المستوردة للنفط تحسنًا اقتصاديًا؛ مدفوعًا بزيادة الإنفاق والاستثمارات الخاصة، إضافةً إلى انتعاش القطاعين الزراعي والسياحي. ورفع خبراء اقتصاديون توقعاتهم لنمو الناتج المحلي الإجمالي السعودي في 2025، لكنهم خفضوا توقعاتهم قليلًا للعامين المقبلين، مرجحين أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السعودي في العام الجاري إلى 4.1 %، مقارنةً بتقديرات سابقة عند 3.8 %، وتعكس هذه الزيادة في التقديرات تفاؤلًا أكبر لدى الخبراء بأداء الاقتصاد السعودي.

وبالنسبة للعام المقبل، يتوقع الخبراء أن يواصل الاقتصاد السعودي نموه بنسبة 4.1 % في عام 2026، مقارنةً بتوقعات سابقة كانت تشير إلى نمو بنسبة 4.3 %، أما في عام 2027، فمن المتوقع أن يصل نمو الاقتصاد إلى 3.5 % مقارنة بتقديرات سابقة بلغت 3.6 %.

الاقتصاد غير النفطي

أما "بي إم آي" التابعة لشركة فيتش سوليوشنز فترجح أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي السعودي نموًا خلال العام الحالي بنسبة 3.8 %، محددة أهم العوامل التي ستؤدي إلى تسارع اقتصاد المملكة بأنها زيادة الإنتاج النفطي التي ستعزز إيرادات الموازنة العامة للدولة، إضافة إلى النمو المستمر للاقتصاد غير النفطي ضمن "رؤية 2030"

وقال صندوق النقد الدولي إن إعادة تقييم السعودية لخطط الإنفاق ضرورة لتحسين كفاءة المالية وتعزيز ثقة الأسواق. وأكد أن المرونة التي تتبناها السلطات السعودية فيما يتعلق بالسياسات العامة، ستجعل المملكة في موقع قوي، على الرغم من العجز المزدوج الذي تعاني منه الميزانية حاليًا، مدعومة في ذلك من الاحتياطيات القوية، والمرونة في صنع السياسات.

وأشادت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجيفا بالإجراءات التي أقدمت عليها المملكة بشأن إعادة تقييم خطط الإنفاق، قائلة: "سيؤدي ذلك إلى تحسين كفاءة المالية العامة وزيادة ثقة الأسواق، إنها مسألة ضرورية جدًا في عالمنا المتغير بسرعة".

ورفعت السعودية توقعات نمو اقتصادها للعام المقبل إلى 4.6 % بدلًا من 3.5 % في تقديرات سابقة، مدفوعًا بشكلٍ أساسي بالنمو المتوقع للناتج المحلي للأنشطة غير النفطية، وفقًا للبيان التمهيدي لميزانية عام 2026.

واعتبرت مديرة صندوق النقد الدولي أن إعادة تقييم السعودية لخطط الإنفاق على المشاريع، ضرورية للمالية العامة، وأيضًا لزيادة ثقة أسواق المال بالبلد، لافتة إلى أنه من الواضح جدًا أن الأسواق تكافئ الدول المنضبطة ماليًا. وقال ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، في سبتمبر الماضي إن المصلحة العامة هي البوصلة العليا التي توجه مسار تنفيذ برامج المملكة الاقتصادية، مشيرًا إلى أن الحكومة مستعدة لإجراء "أي تعديل جذري" أو حتى "إلغاء كامل" لأي برنامج أو مستهدف إذا ثبت أنه لا يخدم هذا الهدف.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

بحسب تصريحات جورجيفا، فإن الهدف من تحسين كفاءة الإنفاق هو زيادة الرشاقة والقدرة على التكيف من خلال وضع خطط، ثم مراجعتها وإعادة تقييمها، مثلما فعلت السعودية مؤخرًا لضمان المحافظة على قوة مركزها المالي.

وأشار ولي العهد في كلمة ألقاها خلال افتتاح أعمال مجلس الشورى حينها، إن الحكومة تواصل "تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للإنفاق العام لضمان توجيه الموارد إلى الأولويات الوطنية".

وأكد أن المملكة لن تتردد في إعادة هيكلة البرامج والسياسات إذا تبين أن نتائجها لا تنسجم مع ما يحقق أعلى منفعة وطنية، مضيفًا "لن نتردد في إلغاء أو إجراء أي تعديل جذري لأي برنامج أو مستهدف، تبين لنا أن المصلحة العامة تقتضي ذلك".

وأوضحت مديرة صندوق النقد الدولي على هامش الاجتماع السنوي المشترك بين وزراء المال والاقتصاد ومحافظي البنوك المركزية لدول الخليج الذي انعقد في الكويت، أنه في ضوء التغيرات السريعة بالاقتصاد العالمي حاليًا، من الضروري تحسين كفاءة الإنفاق وتطوير النظرة إلى طريقة الإنفاق.

وأكدت توقعات الصندوق "الإيجابية إلى حد كبير" للاقتصاد السعودي، بدعم من تحسين كفاءة الإنفاق، والتنويع الاقتصادي عبر تعزيز القطاعات غير النفطية في الناتج المحلّي، والتي تحقق نموًا سنويًا بمعدل 4.4 %. ويُتوقع أن تسجل السعودية عجزًا في ميزانيتها للعام المقبل قدره 165 مليار ريال، وفقًا للبيان التمهيدي لميزانية عام 2026. وتتمسك الحكومة بخططها التوسعية ضمن رؤية 2030 رغم ضغوط الإيرادات، حيث تمّ تسجيل زيادة بمقدار 51 مليار ريال في الإنفاق الفعلي هذا العام مقارنةً بما كان معتمدًا في الميزانية.

ولفتت مديرة صندوق النقد الدولي، إلى أن نمو الناتج المحلي للمملكة مدفوع بشكل أساسي بتنويع الاقتصاد، مضيفة "أسعار النفط الآن أقل مما كان متوقعًا قبل عدة سنوات، ما يعني أن عائدات القطاع النفطي دون المتوقع. في الوقت نفسه، يُحسب للقيادة السعودية زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد".

بحسب تقرير صادر في أبريل الماضي، بلغت مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 51 % في 2024، وهي النسبة الأعلى على الإطلاق. وقالت جورجيفا: "في الواقع، ما نراه اليوم هو أن القطاعات غير النفطية في السعودية تنمو 4.4 %، في حين أن الجانب النفطي من الاقتصاد يتقلص قليلًا".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

«أرامكو» تعتبر توسعها بقطاع التكرير والكيميائيات ضرورياً لتنويع محفظتها

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

شددت عملاقة الطاقة في العالم، شركة أرامكو السعودية، على مضيها قدماً في التوسع في قطاع التكرير والكيميائيات الذي اعتبرته ضرورياً لتنويع محفظتها، واستخلاص قيمة أكبر وتعزيز المرونة على المدى الطويل.

وقال الرئيس للتكرير والكيميائيات والتسويق في أرامكو السعودية، محمد بن يحيى القحطاني، خلال كلمته في المؤتمر والمعرض الدولي للتكرير 2025 الذي ينظمه الاتحاد الخليجي للتكرير، إن العالم لا يزال بحاجة إلى المزيد من الطاقة، مشيرًا إلى أن حضور الشركة بدعم من الاستثمارات الاستراتيجية الخارجية، يعزز مكانتها كشريك موثوق في مجالي التكرير والبتروكيميائيات.

وذكر أنه مع توسّع محفظة أعمال الشركة في مجالات نامية مثل البيع بالتجزئة والوقود والتجارة، فإن الشركة لا تزال واثقة من قدرتها على الازدهار في عالم يزداد وعيه بشأن الكربون. وأكد أهمية الابتكار التقني وتطوير مهارات القوى العاملة لتحقيق التحوّل في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق، والإسهام في أمن الطاقة، والمساعدة في خفض الانبعاثات.

يشكّل قطاع التكرير والكيماويات محورًا رئيسًا في إستراتيجية أرامكو السعودية، في إطار مساعيها لتحويل 4 ملايين برميل يوميًا إلى منتجات كيميائية بحلول 2030، بما يدعم خطط التحول في قطاع الطاقة عالميًا، بحسب منصة الطاقة المتخصصة ومقرها واشنطن.

واستعرض القحطاني تطورات التوسع الإستراتيجي للشركة في قطاع التكرير والبتروكيميائيات والتسويق، الذي يُسهم بتلبية احتياجات العالم المتزايدة من الطاقة. وقال: "أرى تحولًا واضحًا في مسيرة قطاع التكرير والبتروكيماويات والتسويق، من رد الفعل إلى التحوّل، ومن التكيّف إلى الابتكار"، وأشار إلى أن العالم ما يزال بحاجة إلى المزيد من الطاقة، وحضور أرامكو السعودية العالمي في قطاع التكرير والبتروكيماويات والتسويق، بدعم من الاستثمارات الإستراتيجية الخارجية يعزز مكانتها بصفتها شريكًا موثوقًا في مجالي التكرير والبتروكيماويات.

وأوضح أن أدوات مثل الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء، والتوائم الرقمية، وسلسلة الكتل (البلوك تشين) تدعم العمل بشكل أكثر كفاءة وشفافية وأمانًا، وبحسب بحث أجرته ستاندرد آند بورز، بمساعدة الذكاء الاصطناعي، حققت الأصول المفردة تخفيضات في التكاليف بنسبة تتراوح بين 10 % إلى 25 %، وزيادة في الإنتاج بنسبة تتراوح بين 3 % إلى 8 %، وتحسينات في كفاءة الطاقة بنسبة تتراوح بين 5 % إلى 8 %.

وأكد القحطاني أن الكوادر البشرية تظل رأس المال الأعظم في أرامكو السعودية، إذ مع تطور القطاع تتطور القوى العاملة على الصعيد العالمي أيضًا. وقال: "تستثمر أرامكو السعودية بكثافة في تطوير قادة المستقبل، وتزويدهم بمهارات وطرق تفكير جديدة تمكّنهم من القيادة في عالم طاقة أكثر تعقيدًا". وأوضح أن التعاون يُمكن من الإسهام في بناء مستقبل موثوق ومرن ومستدام لهذا القطاع.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مؤتمر ومعرض خليجي للتكرير

يُذكَر أن المؤتمر والمعرض الدولي للاتحاد الخليجي للتكرير يُعدّ حدثًا رائدًا على مستوى الشرق الأوسط يجمع المتخصصين ومؤسسات قطاع الطاقة العالمية لاستكشاف فرص التعاون والشراكات والاستثمارات، وتبادل المعرفة، والتعامل مع التحديات الحالية.

ويجمع الحدث هذا العام أكثر من 5000 مشارك دولي، وأكثر من 150 متحدثًا، وأكثر من 80 عارضًا؛ لتعزيز الابتكار والنمو المستدام، والتميّز في قطاع التكرير والبتروكيماويات والتسويق.

وترى أرامكو أن اساسيات السوق ما زالت قوية، حيث تتوقع أن يرتفع الطلب على النفط في النصف الثاني من 2025 بأكثر من مليوني برميل يوميًا، مقارنة بالنصف الأول من العام. وبالنسبة لاستراتيجيتها على المدى البعيد فإنها تعكس قناعتها بأن المواد الهيدروكربونية ستواصل دورها المحوري في أسواق الطاقة والمواد الكيميائية على مستوى العالم.

واصلت أرامكو السعودية، في الربع الثاني من عام 2025 إقامة شراكات إستراتيجية واستهدفت تعزيز قدرات قطاع التكرير والبتروكيميائيات المتطورة لتوفير منتجات عالية القيمة، وخلق فرص جديدة، ودفع عجلة الابتكار الصناعي، وتمكين التحول الاقتصادي، وخلال النصف الأول من العام نفسه، استخدم قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق نحو 54 % من إنتاج أرامكو السعودية من النفط الخام، فيما حافظت الشركة على سمعتها المتميزة فيما يخص موثوقية أعمالها، حيث بلغت موثوقية الإمدادات 100 %.

وفي أبرز التطورات في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق، أعلنت شركة أرلانكسيو، وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل لأرامكو السعودية، عن افتتاح مشروع مشترك تم نقله وتوسعته مؤخرًا، وهو معمل لإنتاج مطاط النتريل-بيوتادين في نانتونغ، بمقاطعة جيانغسو، بالتعاون مع شركة تايوان للمطاط الصناعي. ومن المتوقع أن ينتج المعمل الجديد مجموعة أكثر تنوعا من منتجات مطاط النتريل - بيوتادين عالية الجودة، وبطاقة إنتاجية تصميمية تبلغ 40,000 ألف طن في السنة، لدعم نمو الطلب في السوق بالصين على المدى البعيد وتعزيز سلسلة التوريد الخاصة بمطاط النتريل-بيوتادين على الصعيد العالمي.

وبلغت نسبة أعمال تطوير مشروع شاهين، أكبر استثمار لأرامكو السعودية في كوريا الجنوبية والذي يتم تطويره من قبل أرامكو السعودية وشركة إس - أويل المنتسبة لها، نحو 75 %، ومن المتوقع اكتماله في النصف الثاني من عام 2026، وعند اكتماله، من المتوقع أن يكون واحدا من كبرى وحدات التكسير بالبخار المتكاملة في العالم.

ويضم موقع المشروع العديد من المرافق التي تحقق معايير قياسية، من بينها أكبر وحدة تكسير بالبخار أحادية في العالم، ومستودع لتخزين البوليمر يعمل آليًا بشكل كامل ويحتوي على 96,000 خلية تخزين، ويعتبر الأكبر عالمياً في قطاع البتروكيميائيات. ويغطي الموقع مساحة تزيد عن 881,000 متر مربع، وهو مصمم لإنتاج 1.8 مليون طن من الإيثيلين سنوياً.

وبلغت نسبة التقدم المحرز في أعمال الإنشاء نحو 70 % في مجمع التكرير والبتروكيميائيات المتكامل الذي تطوره شركة هابكو، وهي مشروع مشترك بين أرامكو السعودية (30 %)، وشركة مجموعة نورث هواجين للصناعات الكيميائية (51 %)، وشركة مجموعة بانجين شينتشنغ الصناعية المحدودة (19 %).

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ومـن المتوقـع اكتمـال المجمـع بحلـول النصـف الثـاني مـن عـام 2026، وسـيضم مصفـاة بطاقـة إنتاجيـة سـنوية تبلـغ إنتاجيـة 300 ألـف برميـل يومياً، ومعمـل للبتروكيميائيـات بطاقـة إنتاجيـة سـنوية تبلـغ 1,65 مليـون طـن متري مـن الإيثيـلين، ومليـوني طـن متري مـن البارازيـلين.

أنـقـرهـنـا للرجـوع للأعـلى

النفط يرتفع مع انحسار مخاوف زيادة الإمدادات وانخفاض مخزونات الوقود

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

ارتفعت أسعار النفط، أمس الأربعاء، مع تجاهل المستثمرين لمخاوف فائض المعروض، بعد استيعابهم قرارًا سابقًا اتخذته أوبك+ بتقييد زيادات الإنتاج الشهر المقبل. فضلاً عن انخفاض مخزونات الوقود.

ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 63 سنتًا، أو 0.96 %، لتصل إلى 66.08 دولارًا للبرميل. وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 66 سنتًا، أو 1.07 %، ليصل إلى 62.39 دولارًا.

استقرت أسعار النفط الخام الرئيسية بشكل عام في الجلسة السابقة، حيث قيّم المستثمرون مؤشرات وفرة المعروض مقابل زيادة أقل من المتوقع في إنتاج نوفمبر من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وشركائها في تحالف أوبك+.

وقال إمريل جميل، كبير المحللين في مجموعة بورصة لندن لأبحاث النفط: "يشهد السوق حالة من عدم اليقين السعري، حيث يميل أحد الطرفين نحو وفرة محتملة في المعروض، بينما يعتقد الطرف الآخر أن زيادة الإنتاج لن تكون بالسرعة المتوقعة".

وأضاف جميل، أن الأسعار تشهد ارتفاعًا في الوقت الحالي، إذ يحتفظ بعض المتداولين بمراكز شراء طويلة الأجل، أو يراهنون على ارتفاع الأسعار، على خلفية استمرار الجهود المبذولة للحد من تدفقات النفط الخام الروسي.

واختارت أوبك+ زيادة قدرها 137 ألف برميل يوميًا، وهو أقل حجم بين الخيارات التي ناقشتها المجموعة في نهاية الأسبوع. وقال محللون في بنك إيه ان زد يوم الأربعاء: "إلى أن تظهر السوق الفعلية علامات على التباطؤ من خلال ارتفاع المخزونات، من المرجح أن يستبعد المستثمرون تأثير زيادات الإنتاج".

ومع ذلك، قالوا، إن مكاسب الأسعار محدودة مع انحسار المخاوف من انقطاع الإمدادات الروسية، حيث استقرت شحنات النفط الخام بالقرب من أعلى مستوى لها في 16 شهرًا خلال الأسابيع الأربعة الماضية.

وينتظر المستثمرون أيضًا بيانات المخزونات الأمريكية من إدارة معلومات الطاقة في وقت لاحق من يوم الأربعاء. وأفادت مصادر من معهد البترول الأمريكي يوم الثلاثاء بارتفاع مخزونات الخام الأمريكية بمقدار 2.78 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 3 أكتوبر.

وفي المقابل، انخفضت مخزونات البنزين والمقطرات، وفقًا للمصادر، نقلًا عن بيانات معهد البترول الأمريكي. في الوقت نفسه، من المرجح أن يسجل إنتاج النفط الأمريكي رقمًا قياسيًا أعلى هذا العام مما كان متوقعًا سابقًا، وفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية يوم الثلاثاء.

في تطورات أسواق الطاقة، يواجه حفّارو النفط الصخري الأمريكيون ارتفاعًا في أسعار التنغستن، وهو معدن نادر فائق الصلابة يُستخدم في الأدوات الصناعية مثل رؤوس الحفر، حيث أدت ضوابط التصدير الصينية إلى تقليص العرض، مما يُهدد طموحات الرئيس الأمريكي دونالد ترمب في تعزيز إنتاج الوقود الأحفوري في أمريكا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

يُشكّل التنغستن ما يصل إلى 75 % من رؤوس الحفر المُستخدمة في حقول النفط. ارتفع سعر المعدن إلى أكثر من 600 دولار للطن المتري الواحد، من حوالي 340-330 دولارًا في أوائل فبراير، عندما فرض ترامب تعريفة جمركية بنسبة 10 % على السلع الصينية، وردّت بكين بفرض قيود على صادرات خمسة معادن أساسية، بما في ذلك التنغستن.

في حين أن القيود لا ترقى إلى مستوى الحظر التام، إلا أن مثل هذه الإجراءات السابقة قلّصت الصادرات بشكل حاد. تسيطر الصين على أكثر من ثلثي إنتاج التنغستن العالمي، وفقًا لهيئة المسح الجيولوجي الأمريكية، مما يجعل من الصعب تعويض إمداداتها، وفقًا لخبراء الصناعة.

نتيجةً لذلك، صرّح ياسر إسماعيل، مدير سلسلة التوريد في شركة إدارة سلسلة التوريد "سكان جلوبال لوجيستكس"، بأنّ رؤوس الحفر الماسية متعددة البلورات، والتي يتراوح سعرها عادةً بين 20,000 و100,000 دولار، حسب حجمها وتصميمها وعوامل أخرى، أصبحت تُكلّف الآن مبلغًا إضافيًا يتراوح بين 3,000 و25,000 دولار.

وأضاف إسماعيل أنّ رؤوس الحفر الماسية متعددة البلورات تُعدّ ذات قيمة عالية في حقول النفط لمقاومتها للتآكل. وتُطلق عليها شركة اس إل بي، وهي أكبر مُزوّد خدمات في الولايات المتحدة، لقب "العمود الفقري لحقول النفط".

تُسلّط تكاليف التنغستن الضوء على نتيجة غير متوقعة لسياسات ترمب، على الرغم من وعوده الانتخابية بالنهوض بقطاع الطاقة. وصرح بن ديتريش، المتحدث باسم وزارة الطاقة الأمريكية، بأن الوزارة قدمت منحة هذا العام لشركة "ميلت تكنولوجيز"، وهي شركة من تكساس تعمل على استعادة وتدوير المعادن الصناعية، لتمويل منشأة تجريبية لإنتاج منتجات كربيد التنغستن.

وقال عن المنحة التي قُدمت في الأيام الأخيرة من إدارة الرئيس السابق جو بايدن: "سيؤدي هذا في نهاية المطاف إلى تحقيق وفورات أكبر للمستهلكين". ومنذ رد بكين الانتقامي، فرض ترمب رسومًا جمركية أعلى على الواردات الصينية، وفرض تعريفات جمركية على سلع أخرى تُستخدم على نطاق واسع في حقول النفط، مثل الصلب.

يواجه القطاع أيضًا فائضًا محتملاً في المعروض بعد أن قررت أوبك+ يوم الأحد مواصلة رفع الإنتاج بعد سنوات من التخفيضات. وقد قلّص منتجو النفط الأمريكيون أنشطة الحفر بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية، بعد أن وصل الإنتاج إلى مستويات قياسية في يوليو وفقًا لأحدث البيانات الحكومية.

الرسوم الجمركية الأميركية

وقال مارك تشابمان، كبير محللي خدمات حقول النفط في شركة إنفيروس إنتليجنس ريسيرش، بأنه من المرجح أن يضطر مقدمو خدمات حقول النفط إلى تحمل تكاليف الرسوم الجمركية الأمريكية بدلاً من تحميلها. وأضاف، إن هذه الشركات حذّرت في تقارير أرباحها للربع الثاني من أن رسوم الصلب ستخفض هوامش الربح بمقدار 20 إلى 50 نقطة أساس، ومن المرجح أن يكون لارتفاع تكاليف التنغستن تأثير مالي مماثل.

وصرحت شركة إس إل بي، في يوليو أنها تتوقع أن تتكبد خسائر في النصف الثاني من العام، بعد أن أعلنت عن انخفاض حاد في أرباح الربع الثاني مقارنة بالعام الماضي. بعد أيام، أعلنت منافستها الأصغر، هاليبرتون، عن انخفاض كبير في أرباح الربع الثاني، وحذرت من انخفاض إيرادات العام بأكمله، مشيرةً إلى ضعف الطلب.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقالت سامانثا هوه، كبيرة محللي التكنولوجيا النظيفة في بنك إتش إس بي سي: "في حين أن القطاع قادر عمومًا على تجاوز ارتفاع التكاليف، إلا أن ذلك يمثل تحديًا في سوق تتراوح مستويات نشاطه بين الثبات والانخفاض، وخاصةً في ظل الضغوط المتوقعة على أسعار السلع الأساسية".

في تركيا، قد تلبي البلاد أكثر من نصف احتياجاتها من الغاز بحلول نهاية عام 2028 من خلال زيادة الإنتاج وزيادة الواردات الأمريكية، في تحول يهدد بتقليص آخر سوق أوروبية رئيسية للموردين الروس والإيرانيين.

ضغطت واشنطن علنًا على حلفائها، بمن فيهم تركيا، العضو في حلف الناتو، لقطع علاقات الطاقة مع موسكو وطهران. وفي اجتماعهما في البيت الأبيض في 25 سبتمبر، ضغط الرئيس الأمريكي دونالد ترمب على الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لخفض مشتريات الطاقة الروسية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

«أرامكو» تستحوذ على حصة إضافية في «بترورابغ» بـ701.8 مليون دولار

الشرق الأوسط

أعلنت «أرامكو السعودية» عن إتمام صفقة استحواذها على حصة إضافية في شركة «رابغ للتكرير والبتروكيماويات (بترورابغ)»، في خطوة تهدف إلى دعم سلسلة القيمة لأعمال «أرامكو في قطاع التكرير والكيميائيات وتعزيز المركز المالي لشركة «بترورابغ».

وأوضحت الشركة، في إفصاح إلى السوق المالية السعودية (تداول)، أنها استحوذت على 375,974,998 سهماً عادياً من الفئة (أ)، تمثل نحو 22.5 في المائة من رأسمال «بترورابغ»، من شريكها شركة «سوميتومو» اليابانية مقابل نحو 2.63 مليار ريال (701.8 مليون دولار).

تفاصيل الصفقة وقيمتها

أكملت «أرامكو السعودية» الصفقة بتاريخ 8 أكتوبر (تشرين الأول) الحالي، بعد استيفاء جميع الشروط المسبقة والمتطلبات النظامية.

وبلغت قيمة الصفقة النقدية الإجمالية 2.63 مليار ريال، أي ما يعادل 7 ريالات للسهم الواحد، وتم تمويلها بالكامل من موارد «أرامكو السعودية» الذاتية.

ونتيجة لهذا الاستحواذ، ارتفعت نسبة ملكية «أرامكو» في أسهم «بترورابغ» العادية من الفئة (أ) لتصل إلى نحو 60 في المائة، بينما تراجعت نسبة ملكية شركة «سوميتومو» إلى 15 في المائة. وظلت ملكية باقي المساهمين دون تغيير عند نحو 25 في المائة.

شروط الصفقة

لم تقتصر صفقة استحواذ «أرامكو السعودية» على حصة إضافية في «بترورابغ» على مجرد تغيير في نسب الملكية، بل مثّلت حزمة متكاملة من الشروط المالية والاستراتيجية تهدف بوضوح إلى تحسين الوضع المالي الحرج للشركة ودعم تحولها.

1. التنظيف المالي (إلغاء الديون وضخ السيولة):

التنازل عن ديون بـ1.5 مليار دولار: تعتبر هذه الخطوة هي الأثر المالي الأكبر، حيث قام الشريكان (أرامكو وسوميتومو) بإلغاء ما مجموعه 5.625 مليار ريال من قروض المساهمين المتجددة الممنوحة لـ«بترورابغ». هذا التنازل، الذي تم على مرحلتين (أغسطس/آب 2024 ويناير/كانون الثاني 2025)، يهدف مباشرة إلى تقليص كبير في إجمالي ديون الشركة وتحسين ميزانيتها العمومية.

ضخ رأسمال جديد بقيمة 5.26 مليار ريال: يخطط الشريكان لإدخال سيولة نقدية جديدة من خلال الاكتتاب في أسهم عادية من فئة (ب) سيتم إصدارها حديثاً. هذا المبلغ، الذي يضخ مناصفة بين «أرامكو» و«سوميتومو»، سيُستخدم للسداد الجزئي لتسهيلات معينة، مما يُكمل عملية خفض مستويات ديون «بترورابغ» وتعزيز قدرتها على الاستمرار.

2. التغيرات الاستراتيجية والتشغيلية:

سيطرة «أرامكو» الكاملة على التسويق: بموجب الصفقة، تحوّلت جميع حقوق تسويق منتجات «بترورابغ» من

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شركة «سوميتومو» إلى «أرامكو» وشركاتها التابعة. هذا التمركز سيعزز من تكامل عمليات «بترورابغ» مع سلسلة القيمة لأعمال «أرامكو» في قطاع التكرير والكيميائيات، ويدعم هدف «أرامكو» لزيادة تحويل المواد الهيدروكربونية إلى منتجات عالية القيمة.

إنهاء تعويضات الزكاة والضريبة: تم إنهاء اتفاقية قديمة (تعود لعام 2006) كانت تُلزم «أرامكو» و«سوميتومو» بتعويض «بترورابغ» عن مبالغ الزكاة والضريبة المتعلقة بحصص ملكيتهما. هذا الإنهاء يعكس تحولاً في العلاقة المالية بين المساهمين والشركة، ويدخل حيز التنفيذ فور إتمام صفقة البيع.

هذه الشروط المتضافرة تؤكد أن الهدف الأساسي للصفقة لم يكن تغيير الملكية فحسب، بل تنفيذ خطة إنقاذ مالية منظمة ومُحكمة تتبعها إعادة توجيه استراتيجي لـ«بترورابغ» لتصبح أكثر تكاملاً مع أعمال «أرامكو الأساسية».

حوكمة «بترورابغ»

ستستمر «بترورابغ» شركة مساهمة سعودية مدرجة في «تداول السعودية» وتعمل وفق أعلى معايير الحوكمة، وسيستمر مجلس الإدارة في تمثيل جميع المساهمين. وتخطط الشركة لاستخدام متحصلات إصدار أسهم الفئة (ب) البالغة 5.26 مليار ريال للسداد الجزئي لتسهيلات معينة وخفض مستويات ديونها.

وتتماشى الصفقة مع التوسع الاستراتيجي لـ«أرامكو»، ولا يُتوقع أن يطرأ تغيير على سياسة شركة «بترورابغ» تجاه الموظفين.

يُذكر أن «بترورابغ» تمتلك وتدير مجمعاً صناعياً متكاملاً لتكرير النفط والصناعات البتروكيميائية في رابغ على الساحل الغربي للمملكة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ارتفاع مخزونات النفط الأميركية 3.7 مليون برميل بأكثر من التوقعات

الشرق الأوسط

أعلنت إدارة معلومات الطاقة الأميركية، الأربعاء، ارتفاع مخزونات الخام الأميركية، بينما انخفضت مخزونات البنزين ونواتج التقطير، خلال الأسبوع الماضي.

وأضافت الإدارة في تقريرها الأسبوعي الذي يحظى بمتابعة واسعة، أن مخزونات الخام ارتفعت بمقدار 3.7 مليون برميل لتصل إلى 420.3 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 3 أكتوبر (تشرين الأول)، مقارنة بتوقعات المحللين في استطلاع أجرته «رويترز» بارتفاع مقداره 1.9 مليون برميل.

وقالت الإدارة إن مخزونات الخام في مركز التسليم في كاشينغ بولاية أوكلاهوما انخفضت 763 ألف برميل خلال الأسبوع.

وأفادت الإدارة بأن معدلات استهلاك النفط الخام في مصافي التكرير ارتفعت بمقدار 129 ألف برميل يومياً الأسبوع الماضي، كما ارتفعت معدلات التشغيل نقطة مئوية واحدة خلال الأسبوع لتصل إلى 92.4 في المائة.

وذكرت الإدارة أن مخزونات البنزين انخفضت بمقدار 1.6 مليون برميل خلال الأسبوع لتصل إلى 219.1 مليون برميل، مقارنة بتوقعات بانخفاض 0.9 مليون برميل.

وتراجعت مخزونات نواتج التقطير، التي تشمل الديزل ووقود التدفئة، بمقدار مليوني برميل خلال الأسبوع الماضي، لتصل إلى 121.6 مليون برميل، مقارنة بتوقعات بانخفاض قدره 1.2 مليون برميل.

وأضافت إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن صافي واردات الولايات المتحدة من النفط الخام ارتفع الأسبوع الماضي بمقدار 731 ألف برميل يومياً.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

نوفاك: روسيا ستزيد إنتاج النفط تدريجياً

الشرق الأوسط

قال نائب رئيس الوزراء الروسي، ألكسندر نوفاك، إن روسيا سترفع إنتاجها النفطي تدريجياً خلال الفترة المقبلة. حسبما ذكرت وكالة «إنترفاكس» الروسية.

وأوضح نوفاك أن موسكو كانت قريبة خلال الشهر الماضي من بلوغ الحصة الإنتاجية المتفق عليها ضمن تحالف «أوبك بلس».

وقرر تحالف «أوبك بلس»، يوم الأحد الماضي، زيادة الإنتاج بواقع 137 ألف برميل يومياً.

وبلغت حصة روسيا من هذه الزيادة الجديدة نحو 41 ألف برميل يومياً، ليصل حجم إنتاجها بعد التعديل إلى 9.532 مليون برميل يومياً.

ورغم العقوبات الغربية على النفط الروسي فإن موسكو تستخدم أسطول من السفن أطلق عليه الغرب «أسطول الظل» في نقل النفط، خصوصاً إلى الصين والهند.

وعلى الصعيد المحلي، قال نوفاك إنه لا حاجة إلى فرض قيود إضافية على صادرات الديزل، وأن المصافي النفطية المحلية زادت إنتاجها من الوقود.

كانت الحكومة الروسية، قد فرضت آخر سبتمبر (أيلول) حظراً جزئياً على صادرات الديزل ومددت حظر تصدير البنزين حتى نهاية العام.

وتواجه روسيا نقصاً في الوقود بعد سلسلة من الهجمات الأوكرانية على مصافيها.

وروسيا ثالث أكبر منتج للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة والسعودية.

ووردت أنباء عن نقص البنزين في كثير من المناطق الروسية، ومنها أقصى الشرق وفي نيجني نوفغورود، شرق موسكو.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تجار نفط روس يتعاملون مع شركات تكرير هندية باليوان الصيني

الشرق الأوسط

أفادت مصادر تجارية بأن تجار النفط الروسي بدأوا يطلبون من شركات التكرير الحكومية الهندية الدفع باليوان الصيني، مستغلين المؤشرات الأخيرة على تحسن العلاقات بين نيودلهي وبكين كفرصة لتبسيط الصفقات مع المشترين الهنود.

وقال أشخاص مطلعون على مشتريات الشركات الهندية من النفط الروسي، إن شركة النفط الهندية، أكبر شركة تكرير في الهند، سددت مؤخراً مدفوعات بالعملة الصينية مقابل شحنتين أو ثلاث شحنات من النفط الروسي.

وأدت العقوبات الغربية المفروضة على روسيا منذ بدء الحرب في أوكرانيا عام 2022، إلى تسريع استخدام العملات البديلة، بما في ذلك اليوان والدرهم الإماراتي، لتسوية صفقات النفط، التي لطالما هيمن عليها الدولار.

وفي عام 2023، سددت مصافي التكرير الحكومية الهندية بعض مدفوعات النفط الروسي باليوان، لكنها توقفت عن ذلك بسبب استياء الحكومة الهندية خلال فترة تصاعد التوترات مع بكين، على الرغم من استمرار مصافي التكرير الخاصة في استخدام العملة الصينية.

وأفاد أحد التجار، وفقا لـ«رويترز»، بأن بعض التجار، الذين كانوا حتى الآن يضطرون إلى تحويل مدفوعاتهم بالدرهم أو الدولار، بدأوا يتحولون في تعاملاتهم إلى اليوان. وأضافت مصادر أن التجار كانوا يُسعّرون النفط الروسي بالدولار لضمان الالتزام بسقف الأسعار الذي حدده الاتحاد الأوروبي، والسعي إلى الحصول على مدفوعات مكافئة باليوان.

وأصبحت الهند أكبر مستورد للنفط الروسي المنقول بحراً بأسعار مخفضة، منذ أن علّقت الدول الغربية وارداتها من موسكو بسبب العقوبات. وقالت المصادر إن الدفع باليوان سيزيد من توافر النفط الروسي لمصافي التكرير الحكومية الهندية، نظراً لأن بعض التجار لن يقبلوا عملات أخرى.

واستأنفت الهند والصين مؤخراً الرحلات الجوية المباشرة بعد انقطاع دام أكثر من خمس سنوات. وزار رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، الصين الشهر الماضي لأول مرة منذ سبع سنوات لحضور اجتماع للكتلة الأمنية الإقليمية لمنظمة شنغهاي للتعاون.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

العراق يوقّع اتفاقاً مع «إكسون موبيل» الأميركية لتطوير حقل «مجنون» النفطي

الشرق الأوسط

وقَّع العراق، الأربعاء، اتفاقية مبادئ مع شركة إكسون موبيل الأميركية، لإدارة وتطوير وتشغيل حقل مجنون النفطي في جنوب العراق.

قال رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، في بيان صحافي، إن الاتفاق «يُعد خطوة مهمة لمستقبل قطاع النفط في العراق، وتطوير العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأميركية، مؤكدين أن الأبواب مفتوحة أمام جميع الشركات العالمية الكبرى للمساهمة في تطوير القطاع النفطي».

وخلال استقباله رئيس شركة إكسون موبيل بيتر لاردن والوفد المرافق له، بيَّن السوداني «اهتمام الحكومة بالتعاون مع الشركات النفطية الكبرى، ولا سيما الأميركية منها، للعمل في حقول النفط المهمة، ومنها حقل مجنون في البصرة، والحرص على جذب الاستثمارات في قطاع الطاقة وتطويره، خصوصاً في مجال استثمار الغاز».

وشدد على أهمية مساهمة شركة إكسون موبيل بتحديث البنية التحتية لتصدير النفط العراقي، وتنويع مصادر التصدير، واستخدام أحدث التقنيات والتكنولوجيا في مجال الصناعة النفطية؛ من أجل النهوض بالقطاع النفطي وزيادة الإنتاج.

ووفقاً لوكالة «رويترز»، يشمل الاتفاق تطوير البنية التحتية لتصدير النفط العراقي في الجنوب، واتفاقية لتقاسم أرباح تجارة النفط الخام والمنتجات المكرَّرة.

كانت وكالة «بلومبرغ» قد ذكرت، صباح الأربعاء، أن شركة إكسون موبيل، إحدى كبرى شركات النفط العالمية، تدرس العودة إلى العراق بعد غياب دامَ نحو عامين، وذلك من خلال توقيع اتفاقيات تمهِّد لاستكشاف حقل مجنون النفطي العملاق في البلاد.

يقع حقل مجنون على بُعد 60 كيلومتراً جنوب البصرة، ويُعد من أغنى حقول النفط في العالم؛ حيث يُقدَّر احتياطيه بـ38 مليار برميل من النفط الخام في مكانه.

وذكرت وكالة الأنباء العراقية، الشهر الماضي، أن «سومو» كانت في محادثات متقدمة مع «إكسون» بشأن اتفاق محتمل لتأمين سعة تخزين في سنغافورة، باستخدام خزانات مملوكة لعملاق النفط الأميركي.

يأتي هذا التطور في سياق توقيع العراق اتفاقيات، في العامين الماضيين، مع شركات نفط كبرى أخرى كانت قد انسحبت سابقاً من البلاد، مثل: «شيفرون»، و«توتال إنرجيز» الفرنسية، و«بي بي» البريطانية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أميركا تتوقع إنتاجاً قياسياً للنفط عند 13.5 مليون برميل يومياً في 2025

الشرق الأوسط

توقعت «إدارة معلومات الطاقة» الأميركية أن يصل إنتاج النفط في الولايات المتحدة إلى مستوى قياسي أعلى هذا العام مما كان متوقعاً سابقاً، حتى مع المخاوف بشأن زيادة المعروض.

وتتوقع الذراع الإحصائية لوزارة الطاقة الأميركية، في أحدث تقاريرها، أن يبلغ متوسط إنتاج النفط الأميركي 13.53 مليون برميل يومياً هذا العام، في زيادة على توقعاتها السابقة البالغة 13.44 مليون برميل يومياً.

وكان متوسط إنتاج النفط في الولايات المتحدة قد بلغ 13.23 مليون برميل يومياً العام الماضي، وهو الرقم القياسي السابق.

وتتحدى الزيادة المتوقعة في إنتاج الولايات المتحدة المخاوف المتصاعدة من فائض المعروض في سوق النفط، فقد أشارت «إدارة معلومات الطاقة» الأميركية إلى أنها تتوقع ارتفاع مخزونات النفط الخام طوال العام المقبل؛ مما سيضع ضغوطاً هبوطية على الأسعار خلال الأشهر المقبلة. وفقاً لتوقعات «الإدارة».

وفي العام المقبل، تتوقع «إدارة معلومات الطاقة» الأميركية انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.1 في المائة من إنتاج الولايات المتحدة، ليصل إلى نحو 13.51 مليون برميل يومياً، مقارنة بتوقعاتها السابقة بانخفاض يزيد على واحد في المائة عام 2026، وفقاً لتقريرها عن توقعات الطاقة على المدى القصير.

ومن المتوقع، وفق التقرير، أن يبلغ متوسط أسعار «خام غرب تكساس الوسيط» الأميركي نحو 65 دولاراً للبرميل هذا العام، بانخفاض قدره 15 في المائة عن العام الماضي. كما من المتوقع أن يبلغ متوسط أسعار «خام برنت» نحو 68.64 دولاراً للبرميل، بانخفاض قدره نحو 15 في المائة عن العام الماضي.

النفط الأميركي و«أوبك»

وأفادت «إدارة معلومات الطاقة» الأميركية بأن تعديلها توقعاتها لإنتاج النفط الخام الأميركي جاء نتيجة ارتفاع الإنتاج في يوليو (تموز) مقارنة بتوقعاتها السابقة.

كما رفعت «الإدارة» توقعاتها للإنتاج من منطقة الخليج الأميركي البحرية، مشيرة إلى أن بعض المشروعات هناك تتحرك بوتيرة أسرع من المتوقع. ومن المتوقع أن يكون الخليج البحري المستفيد الرئيسي من جهود الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، لتحرير صناعة الطاقة في محاولته زيادة الإنتاج المحلي.

وتوقعت «الإدارة» أن يبلغ متوسط إنتاج النفط الخام من الخليج الأميركي البحري 1.89 مليون برميل يومياً هذا العام، بزيادة على توقعاتها السابقة البالغة 1.84 مليون برميل يومياً.

كما رفعت «الإدارة» توقعاتها لإنتاج النفط العالمي، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى أنها تتوقع الآن نمو إنتاج النفط من خارج «أوبك» بشكل أكبر هذا العام والعام المقبل مقارنة بتوقعاتها السابقة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

في غضون ذلك، أبقت «إدارة معلومات الطاقة» الأميركية توقعاتها لإنتاج مجموعة «أوبك بلس»، التي تضم «منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)» وحلفاءها، على الرغم من إعلانات المجموعة الأخيرة عن زيادة الإنتاج.

وقالت «الإدارة»: «ستتباطأ الزيادات الأخيرة في الإنتاج، الناتجة عن رفع أهداف (أوبك بلس)، مع وصول بعض الأعضاء إلى الحدود العملية لإنتاجهم، وحرص آخرين على منع تراكم المخزونات من التسارع بشكل كبير؛ مما يحد مزيداً من الانخفاضات في أسعار النفط».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

السعودية تتصدر سباق الهيدروجين الأخضر عالميا

الوطن

في تحولٍ استراتيجي يعيد رسم خريطة الطاقة العالمية، تواصل السعودية تنفيذ خططها الطموحة لتصبح المورد الأول للهيدروجين الأخضر في العالم، مدعومةً بمشاريع عملاقة تقترب من التشغيل الفعلي، تعكس التزامها بتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 في بناء اقتصاد متنوع ومستدام.

نيوم: 80% إنجاز و2026 موعد الإنتاج

كشفت التقارير الأخيرة أن مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر حقق نسبة إنجاز تجاوزت 80% في جميع مكونات المشروع، بما في ذلك منشأة إنتاج الهيدروجين ومحطات الطاقة الشمسية والرياح وشبكات النقل، وذلك منذ بداية الربع الأول من عام 2025. ومن المقرر أن يبدأ أكبر مصنع للهيدروجين الأخضر في العالم الإنتاج الفعلي في ديسمبر 2026، وفق تصريحات الشركة المنفذة. ويعتمد المشروع الذي تبلغ قيمته 8.4 مليار دولار على قدرة توليد كهربائية تصل إلى 4 جيجاوات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لإنتاج 1.2 مليون طن من الأمونيا الخضراء سنويًا، مما يجعله أول مشروع متكامل من نوعه على مستوى العالم.

مشروع ينبع: طموح يتجاوز نيوم

ولا يتوقف الطموح السعودي عند حدود نيوم، إذ أعلنت المملكة عن مشروع ثانٍ في ينبع سيكون ضعف حجم مشروع نيوم تقريبًا بطاقة توليد تبلغ 2.2 جيجاوات. ويستهدف مركز ينبع للهيدروجين الأخضر بدء العمليات التجارية بحلول عام 2030، بإنتاج يصل إلى 2.2 مليون طن من الأمونيا الخضراء سنويًا، ليجعل من ساحل البحر الأحمر ممرًا رئيسيًا لتصدير الهيدروجين نحو الأسواق العالمية.

رؤية 2030: طاقة متجددة بقدرة 130 جيجاوات

في إطار رؤية المملكة 2030، وضعت السعودية هدفًا لتوليد 50% من الطاقة من مصادر متجددة بحلول عام 2030، عبر رفع القدرة الإجمالية إلى 130 جيجاوات، منها 58.7 جيجاوات من الطاقة الشمسية و40 جيجاوات من طاقة الرياح، وهو الهدف الأكثر طموحًا على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. كما تسعى المملكة للوصول إلى الحياد الصفري بحلول عام 2060، مع استهداف إنتاج 2.9 مليون طن من الهيدروجين سنويًا بحلول 2030، والتوسع إلى 4 ملايين طن بحلول 2035.

استراتيجية الهيدروجين المزدوجة.

وتتبنى المملكة نهجًا متوازنًا يجمع بين مسارين متكاملين في إنتاج الهيدروجين:

• الهيدروجين الأخضر: الناتج من التحليل الكهربائي للماء باستخدام طاقة متجددة 100% دون أي انبعاثات كربونية.

• الهيدروجين الأزرق: الناتج من الغاز الطبيعي مع احتجاز وتخزين الانبعاثات الكربونية، حيث تعمل أرامكو السعودية

أنقر هنا للرجوع للأعلى

على تطوير بنية تحتية قادرة على التقاط 44 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنويًا بحلول عام 2035، ما يعزز مكانة المملكة كمحور عالمي للطاقة منخفضة الانبعاثات.

"Saudi Elenex 2025".. منصة سعودية لعرض حلول الطاقة المستقبلية

وفي هذا الإطار، جاءت فعاليات معرض ومؤتمر "Saudi Elenex 2025" التي اختُتمت مؤخرًا في الرياض لتجسّد هذا التوجه الوطني نحو التحول الصناعي والطاقة النظيفة. فقد جمع المعرض نخبة من الخبراء وصُنّاع القرار من المملكة والعالم، لمناقشة مستقبل الطاقة المتجددة وكفاءة المباني الذكية، وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة في كفاءة التشغيل والاستدامة. وقد تناول المؤتمر المصاحب للمعرض محاور حول الهيدروجين الأخضر ودوره في المدن الذكية والمصانع المستدامة، إلى جانب تقنيات الإضاءة الذكية وأنظمة التكييف الحديثة (HVAC) التي تسهم في خفض استهلاك الطاقة وتحسين كفاءة التشغيل. وأكّد المشاركون أن مثل هذه المنصات تمثل أحد الركائز المعرفية والاقتصادية الداعمة لرحلة المملكة نحو تنويع مصادر الطاقة وتوطين التقنيات الصناعية المتقدمة.

شراكات دولية وميزة تنافسية

تواصل المملكة تعزيز حضورها العالمي عبر شراكات استراتيجية في قطاع الهيدروجين والطاقة المتجددة، جاذبةً استثمارات ضخمة من كبرى الشركات الدولية. ويُجمع المحللون على أن المملكة تمتلك أقل تكلفة إنتاج للهيدروجين الأخضر عالميًا بفضل وفرة الطاقة الشمسية والرياح، ما يمنحها ميزة تنافسية قوية في سوقٍ عالمي يتجاوز حجمه 700 مليار دولار.

رسالة المملكة للعالم

إن هذه المشاريع والفعاليات الكبرى تُرسل رسالة واضحة للعالم بأن السعودية لا تواكب التحول العالمي للطاقة فحسب، بل تقوده. فمن خلال الجمع بين الموارد الطبيعية الفريدة، والاستثمارات النوعية، والرؤية الاستراتيجية الطموحة، تُعيد المملكة صياغة مكانتها لتتحول من مصدرٍ تقليدي للطاقة إلى قوة رائدة في مستقبل الطاقة النظيفة، تقود العالم نحو عصرٍ جديد من التنمية المستدامة والابتكار الصناعي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

النفط الروسي يغري الهند بخصومات أكبر.. والمشتريات تتجه للصعود

اقتصاد الشرق

قد تعزز المصافي الهندية وارداتها من النفط من روسيا في الأشهر المقبلة، مع استمرار المحادثات التجارية مع واشنطن وتزايد الخصومات وسط وفرة الإمدادات.

تبلغ الخصومات على خام الأورال المُحمّل في نوفمبر ما بين دولارين إلى 2.50 دولار للبرميل مقارنة بسعر خام برنت المؤرخ، ما يجعله جذاباً، وفقاً لأشخاص مطلعين على التطورات. وهذا أرخص من الخصومات التي بلغت نحو دولار واحد للبرميل في يوليو وأغسطس، عندما كانت الإمدادات شحيحة نتيجة تركيز موسكو على العملاء المحليين.

واردات الهند من نفط روسيا

تشير بيانات تتبع السفن إلى ارتفاع في الواردات خلال الشهر الحالي، وقد تبلغ واردات الهند من الخام الروسي نحو 1.7 مليون برميل يومياً في أكتوبر، وفقاً لشركة "كيبلر" (Kpler Ltd)، في زيادة بنحو 6% على أساس شهري، لكنها أدنى قليلاً من وتيرة العام الماضي.

فرضت الولايات المتحدة في أغسطس رسماً عقابياً بنسبة 50% على وارداتها من السلع الهندية، في محاولة للضغط على نيودلهي لتقليص شهيتها للنفط الروسي، رغم أنها امتنعت عن اتخاذ إجراء مماثل ضد الصين، وهي مشترٍ رئيسي آخر. ورداً على ذلك، أوضحت الهند أن الصفقات مدفوعة بالأسعار وستستمر، لكنها ألمحت أيضاً إلى رغبتها في شراء مزيد من منتجات الطاقة الأميركية وسط محادثات مع واشنطن.

مع ذلك، لا يزال من غير الواضح في هذه المرحلة ما إذا كانت المصافي الهندية ستواصل تعظيم مشترياتها من الخام الروسي المُخفض في ظل المحادثات الجارية مع الولايات المتحدة، بحسب الأشخاص.

والشهر الماضي، وصفت جهات رسمية في نيودلهي الاجتماعات بأنها "بناءة"، رغم مطالبة واشنطن للهند بالتوقف عن شراء النفط الروسي.

الهند تبحث عن بدائل

في غضون ذلك، بدأت الشركات الحكومية الهندية مفاوضات مع شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط وأفريقيا لإبرام عقود طويلة الأجل لعام 2026، بحسب الأشخاص.

أوضح الأشخاص أن المصافي تسعى للحصول على كميات أكبر من الموردين القادرين على توفير مرونة في الكميات، مثل السماح للمشترين بإعادة بيع أو توجيه شحناتهم، في حال أصبحت الواردات الروسية أكثر جدوى.

لم يرد المتحدثون باسم "إنديان أويل كورب" (Indian Oil Corp) و"بهارات بتروليوم كورب" (Bharat Petroleum Corp) و"هندوستان بتروليوم كورب" (Hindustan Petroleum Corp) على رسائل البريد الإلكتروني لطلب التعليق.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

كيف حركت قرارات أوبك+ أسعار النفط؟.. واجتماع الـ9 دقائق يكشف الأكاذيب

الطاقة

أحمد بدر

شهدت أسواق النفط العالمية تقلبات خلال الأسابيع الأخيرة، مع تزايد الجدل حول قرارات أوبك+ وتأثيرها المباشر في الأسعار، وبينما حاولت وكالات الأنباء الغربية تصوير المشهد بأنه خلاف داخلي بين الدول المنتجة، جاءت الحقائق مختلفة تمامًا.

وفي هذا الإطار، يوضح مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة5، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، أن هناك حملة إعلامية شرسة تستهدف الدول المنتجة، عبر أخبار محرَّفة تسعى إلى إضعاف تأثير قرارات التحالف النفطي.

وأكد أن الهجوم الإعلامي من وكالات كبرى -مثل رويترز وبلومبرغ- لم يكن مجرد سوء فهم، بل حملة منظّمة تهدف إلى الضغط على الأسعار وخداع الأسواق.

ويشير إلى أن الحقيقة ظهرت جلية بعد اجتماع مجموعة الـ8 في تحالف أوبك+، حين تبيَّن أن الزيادة المعتمدة في الإنتاج كانت محدودة للغاية مقارنة بما روَّج له الإعلام الغربي.
جاء ذلك خلال حلقة جديدة من برنامج "أنسيات الطاقة"، قدّمها أنس الحجي عبر مساحات منصة التواصل الاجتماعي "إكس"، بعنوان "توقعات فائض كبير في أسواق النفط وانخفاض أسعاره".

هجمة غربية منظمة واستهداف مباشر للسعودية
قال أنس الحجي، إن أوبك+ واجه خلال الأشهر الأخيرة هجومًا غير مسبوق من الإعلام الغربي، موجّهًا بالدرجة الأولى نحو السعودية ودول الخليج، وأوضح أن جوهر هذه الحملة هو التلاعب بالسرد الإعلامي لتبرير انخفاض أسعار النفط وتبرئة المستهلكين من المسؤولية.

وأضاف أن وسائل الإعلام الغربية روّجت مرارًا لمزاعم عن خلافات داخلية، رغم أن اجتماعات التحالف الأخيرة أثبتت الانسجام الكامل في القرارات والإجراءات.

وأشار مستشار تحرير "الطاقة" إلى أن هذه الوسائل الإعلامية تعمدت نقل قصص مختلقة عن مصادر مجهولة، سرعان ما ثبت زيفها بعد نشر بيانات رسمية.

وبيّن أن اجتماع مجموعة الـ8 الذي عُقد يوم الأحد 5 أكتوبر/تشرين الأول 2025، لم يستغرق سوى 9 دقائق، وهو دليل واضح على التفاهم الكبير بين أعضاء أوبك+، مؤكدًا أن ما تردَّد عن تسريع الزيادات الإنتاجية لا أساس له من الصحة.
وأوضح أن وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان سأل نظيره الروسي ألكسندر نوفاك عن أيّ مشاورات إضافية تتعلق بشهر نوفمبر/تشرين الثاني ، فجاء الردّ بالنفي القاطع، مما فضح الأكاذيب التي نشرتها بعض الوكالات.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ولفت إلى أن الصحفي الذي لفّقَ القصة الأصلية عربي الجنسية، رغم أن المادة نُشرت باللغة الإنجليزية، مشيرًا إلى أن الأزمة ليست في الخطأ الإعلامي، بل في الإصرار على تكراره دون تصحيح، رغم وضوح الوقائع والأرقام المنشورة رسميًا.

وأكد أنس الحجي أن الأسواق صدَّقت الأكاذيب بشأن خلافات دول أوبك+ في البداية، فانخفضت أسعار النفط، لكن مع إعلان القرار الحقيقي عادت الأسعار إلى الارتفاع، وهو ما جعل الوكالات تقع في تناقض فاضح.

قرارات مدروسة تعيد التوازن للأسواق

أوضح أنس الحجي أن أوبك+ يعمل وفق إستراتيجية دقيقة لإدارة السوق، بعيدًا عن الانفعالات أو الضغوط السياسية والإعلامية، والقرارات الأخيرة ركّزت على إعادة الكميات التي خُفضت طوعًا عامي 2023 و2024 بطريقة تدريجية ومنظمة.

وبيّن أن مجموعة الـ8 الأعضاء في التحالف أعادت فعليًا نحو 2.2 مليون برميل يوميًا بين أبريل/نيسان 2025 وسبتمبر/أيلول الماضي، وهو ما أعاد المرونة إلى منظومة الإنتاج العالمي.

وأكد أن هذه العملية تمّت بشفافية وبالتوافق الكامل بين الدول الأعضاء، إذ قررت المجموعة بدء إعادة جزء من التخفيض الأول البالغ 1.65 مليون برميل يوميًا عبر زيادة قدرها 137 ألف برميل يوميًا بدءًا من أكتوبر/تشرين الأول الجاري، وهي الزيادة ذاتها التي ستُطبَّق في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل..

وأوضح أن بعض الوكالات زعمت أن الزيادة ستصل إلى 500 ألف برميل يوميًا، في حين إن القرار الرسمي لم يتجاوز الرقم المُعلَن، مشددًا على أن هذه السياسة التدريجية تهدف إلى استقرار السوق، لا إلى إغراقه.

ولفت إلى أن من يروّج لفائض كبير في المعروض يجهل واقع الطاقة الإنتاجية للدول الأعضاء، إذ إن معظم دول مجموعة الـ8 الأعضاء في أوبك+ وصلت إلى حدود طاقتها القصوى، ما يجعل استمرار الزيادات الشهرية غير ممكن سوى في نطاق محدود للغاية.

وأكد أن الإمارات والسعودية هما الدولتان الوحيدتان اللتان تمتلكان طاقة فائضة حقيقية، ومع انتهاء إعادة التخفيضات، ستبقى السعودية وحدها بطاقة إنتاجية تفوق مليوني برميل يوميًا.

تفنيد الأكاذيب حول فائض المعروض

قال أنس الحجي، إن الحديث المتكرر عن فائض كبير في سوق النفط مُبالَغ فيه، ويعكس سوء فهم واضح لآلية الإنتاج والتصدير، موضحًا أن الفرق كبير بين سقف الإنتاج والإنتاج الفعلي، وهو أمر ثابت منذ تأسيس نظام الحصص عام 1982.

وأشار إلى أن الإنتاج الفعلي يختلف عن الإمدادات الفعلية، لأن بعض الدول تستهلك جزءًا من إنتاجها داخليًا، خاصة في أشهر الصيف حين يزداد الطلب على الكهرباء والمشتقات.

وأكد أنس الحجي أن رفع سقف إنتاج دول أوبك+ لا يعني بالضرورة زيادة الإمدادات للسوق، إذ توجد قيود تشغيلية وفنية لدى العديد من المنتجين، فضلًا عن أن بعضهم يتجاوز حصصه مؤقتًا لتعويض تراجع سابق.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأضاف أن من يروّج لفائض كبير يستند إلى افتراضات خاطئة حول قدرة الدول على ضخ كميات إضافية بسرعة، وهو ما يخالف الواقع الفني والإنتاجي، فالبيانات الحقيقية تثبت أن الإنتاج الفعلي لا يتطابق أبدًا مع السقف المُعلن، والفوارق لا تعني وجود فائض، بل تعكس طبيعة السوق الديناميكية.

وأوضح أن وكالات الأنباء التي تبنّت هذه الرواية تجاهلت العوامل الموسمية والاستهلاك المحلي، فصوّرت الزيادة الافتراضية كأنها تدفُّق فعلي إلى الأسواق.

واختتم الحجي تصريحاته بتأكيد أن تحالف أوبك+ نجح في الحفاظ على توازن السوق رغم كل الضغوط الإعلامية، وأن قراراته الأخيرة أثبتت متانتها وواقعيتها في مواجهة التضليل الغربي المستمر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.